

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk



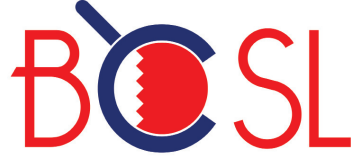
البحرين:

دور الحركة الإسلامية في انتفاضة 14 فبراير

23 أكتوبر 2012



عبد النبي العكري
(باحث بحريني)



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk

الفهرس

4	مقدمة
5	خلفية الحركات الإسلامية في البحرين
5	التنظيمات السنية
5	التنظيمات الشيعية
6	الموقف من مشروع الملك حمد
7	مقدمات حركة 14 فبراير
7	حركة 14 فبراير 2011
8	المواقف من حركة 14 فبراير
8	الاحتشاد في دوار اللؤلؤة
9	المسيرات الجماهيرية
9	التباين في مواقف التنظيمات
10	موقف الموالاة
11	الحوار الوطني الشامل والانقسام
11	مشروعين لحل الأزمة
12	جنيف محطة أخرى للصراع
13	الخلاصة
14	الهوامش



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcs1.org.uk

البحرين:

دور الحركة الإسلامية في انتفاضة 14 فبراير

23 أكتوبر 2012

مقدمة

"إذا كانت السماء سقفاً والأرض فراشك
وكل من حولك أصدقاؤك فأنت في دوّار اللؤلؤة".
أحد المعتمدين في الدوار

بغض النظر عن التسمية التي نطلقها على حركة 14 فبراير، ثورة أو انتفاضة أو حركة إجتماعية فإنها حَدَثٌ غير مسبوق في تاريخ البحرين المعاصر، وبغض النظر عما ستؤول إليه، فإنها تَرَكَتْ آثاراً عميقة في المجتمع البحريني والسلطة البحرينية، وأزاحت مُسَلِّمَاتٍ وثبتت مُسْتَجِدَّاتٍ، وكما طَرَحَ الكثيرون "لن يرجع الزمن لما قبل 14 فبراير 2011" فما بعد 14 فبراير يَجِبُ ما قبله.

يُرَدُّ الكثيرون أن المستفيد الوحيد من الربيع العربي هم الإسلاميون وبالتحديد حركات الإسلام السياسي، وقد يكون ذلك صحيحاً حتى الآن، لكن الربيع العربي عملية ومخاض مُسْتَمِرٌّ، وفي اعتقادي أن الشعوب العربية التي دخلت المخاض والأمة العربية كُتِلَ ستستفيد، فقد غَادَرَتِ المستنقع الذي كانت تعيش فيه وحالة الركود التي كانت تعاني منها إلى مخاضِ الدِّراكِ.

خلفية الحركات الإسلامية في البحرين

يترتب على التعددية المذهبية في أي بلدٍ فيه تعددية سياسية، وهذا الأمر صحيح في البحرين حيث المجتمع محكوم بثنائية الشيعة والسنة، ولذلك وباستثناء مرحلة الخمسينيات حيث هيئة الإتحاد الوطني، والتنظيمات النخبوية القومية واليسارية بدأً بالستينيات، فإن التنظيمات السياسية الدينية هي تنظيمات سنية لوحدها وتنظيمات شيعية لوحدها، ولم يوجد في تاريخ البحرين الحديث تنظيم إسلامي يجمع السنة والشيعة، وهذا شيء طبيعي.

التنظيمات السنية

في ظل تحريم العمل السياسي سواء في ظل الحماية البريطانية أو في مرحلة الاستقلال منذ 14/8/1971 فقد غصت السلطات الذّخر عن نشاط الإخوان المسلمين والذين كانوا يعملون في ظل "جمعية الإصلاح"، والتي أنشأت على يد عددٍ من خريجي الأزهر وفي مقدّمهم الشيخ عيسى بن حمد آل خليفة والذي ترأس الجمعية لعقود حتى مؤخرًا.

أفرزت جمعية الإصلاح الإجتماعية تنظيم "جمعية المنبر الإسلامي" ورأسه أول مجلس إدارتها د.صلاح علي وحاليا النائب د.علي أحمد تولاه نواب في البرلمان وكتل نيابيه.⁽¹⁾

وفي مرحلة التسعينات وفي ظل تدهور المدّ السلفي إثر الحرب في أفغانستان تبلور التيار السلفي المتأثر بالمذهب الوهابي وأفكار الإمام أحمد بن حنبل، وانضوى في جمعية التريبه الإسلامية، وإثر التصريح بقيام جمعيات إسلامية أنشئت جمعية الأصالة الإسلامية وترأسه أول مجلس إدارتها الشيخ عادل المعاودة ويرأسه حاليًا النائب عبدالحليم مراد و تلاها نواب في البرلمان وكتل برلمانيه.⁽²⁾

وفي مقابل التيار السلفي، تبلور تيار سني معتدل أزهرى وقاده الشيخ د.عبد اللطيف المحمود، وتجمع في الجمعية الإسلاميه والتي رأس مجلس- إدارتها لسنوات الشيخ عبد الرحمن عبد السلام وقد انبثق عنها تنظيم سياسي هو جمعية الشورى الإسلاميه، ولم تفز في اي من الانتخابات النيابيه، إلا أننا نرى في المنعطف التاريخي لانتفاضة 14 فبراير، تسنّم الشيخ عبد اللطيف المحمود لقيادة ما عرف بالفزعة السنية لمواجهة انتفاضة 14 فبراير وتشكيل ما يعرف بتجمع الوحدة الوطنية ليضم عناصر من الجمعية وقيادات من منظمات سياسية ومجتمعية سنية تضم الاخوان والسلف والوسط

العربي الاسلامي والعداله ومستقلين⁽³⁾، و إلى جانب ذلك هناك جمعية أنس بن مالك والتي تروّج للمذهب المالكي وهو مذهب الأسرة الحاكمة، وكذلك الجماعة الصوفية، ومن خلال رصد مواقف الجمعيات السنية الدعويه ولاحقا السياسية، فإنها موالية للحكم ومؤيدة له، واستفادت من دعمه ودعم حلفائه خصوصا السعودية، حيث حظيت بدعم واسناد الحكّ مقابل الولاء.

التنظيمات الشيعية

للشيعة تنظيماتهم أيضاً، وهي ضرورية لهم في ظل الاضطهاد والتمييز التاريخي ضدهم، ومن أبرز التنظيمات الصندوق الحسيني والذي يضم ممثلي أبرز الحسينيات والمآتم التي تقام فيها شعائر احياء ذكرى اهل البيت أفرحاً وأتراحاً، وبالنسبة لتعامل السلطة مع توجه الشيعة لتنظيم أنفسهم فقد ظلت متشددة جداً، ولم تسمح بقيام أول جمعية لهم "جمعية التوعية الإسلامية"، إلا بعد إصدار الدستور وإجراء إنتخابات نيابية في 11 ديسمبر 1973، والتي وصل على إثرها ثلاثة من ممثلي التيار الإسلامي الشيعي وهم الشيخ عيسى قاسم والشيخ عبد الأمير الجمري والشيخ عباس الرئيس، وفي ظل هذا الحضور في البرلمان وحاجة السلطة إليهم لمواجهة التيار اليساري (كتلة الشعب)، جرى التصريح لهم لقيام جمعية التوعية الإسلامية في قرية الدراز، وبالمقابل فقد أعطى التيار الشيعي الموالي بقيادة الشيخ سلمان المدني تصريحاً لإنشاء جمعية الرابطة الإسلامية ولكنها محدودة التأثير⁽⁴⁾.

وتأثراً بتبلور الحركة السياسية الشيعية في العراق ومنطلقها في النجف حيث يدرس عدد من رجال الديني البحرينيين، وخصوصاً ظهور حزب الدعوة الإسلامي بقيادة آية الله محمد باقر الصدر، فقد تشكل في البحرين تنظيم حزب الدعوة أيضاً مُستفيداً من جمعية التوعية الإسلامية، لكن السلطات شدّت حملة ضارية ضدّه في 1983 واستئصلته ونفت مرجعه الروحي الشيخ عيسى قاسم إلى إيران حيث واصل دراسته الدينية في "قم" وأغلقت جمعية التوعية ولم يسمح لها بمعاودة نشاطها إلا بعد قيام العهد الجديد في 2001⁽⁵⁾.

وتأثراً بالثورة الإسلامية في إيران فقد ظهرت على الساحة عدة تنظيمات شيعية اسلامية أبرزها "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" - خط الشيرازي- بقيادة الشيخ محمد علي المحفوظ، وحركة أحرار البحرين الإسلامية، وهي نسخة مطوّرة لحزب الدعوة بقيادة الدكاترة الثلاث د.سعيد الشهابي، ود.مجيد العلوي، ود.منصور الجمري.

وفي ظل هذه الأوضاع فقد تمحورت الجمعيات الشيعية والجمعيات السنية في محورين متقابلين:

1- الجمعيات السياسية السنية وهي (جمعية المنبر الاسلامي، جمعية الأصالة الاسلامية وجمعية الشورى) والجمعيات الدينية الدعوية (جمعية الاصلاح، جمعية التربية الاسلامية، والجمعية الاسلامية)، وشخصيات قيادية سنية، وقفت إلى جانب النظام بقيادة الأسرة الخليفية وقد خاضت الانتخابات النيابية وتمخض عنها الكتل البرلمانية السنية ذات الأغلبية في البرلمان (22 من 40) وهي كتلة المنبر وكتلة الأصالة وكتلة المستقلين، والتي وقفت على طول الخط مع النظام في معارضة مشروع المعارضة المطالب بإصلاح النظام السياسي وخصوصاً تعديل الدستور وتعديل النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية واصدار قوانين لتعزيز استقلال القضاء والرقابة المالية والادارية وصيانة أملاك الدولة وتحريم التمييز ومكافحة الفساد وغير ذلك.

2- بالمقابل وبعد مقاطعة الانتخابات النيابية لعام 2002 فقد شاركت الجمعيات السياسية الشيعية المعارضة (جمعية الوفاق وجمعية أمل) في الانتخابات النيابية لعام 2006 وحصلت جمعية الوفاق على 18 مقعد من مجموع 40 مقعداً وشكلت بالتالي أقلية لكنها مهمة، كما شاركت جمعية الرابطة الاسلامية الموالية في الانتخابات منذ بدايتها في 2002 وكان لها نواب في البرلمان لكنها لم تنجح في الدورتين اللاحقتين في 2006 و2010 بسبب نفوذ الوفاق الطاعي في الوسط الشيعي.

ومنذ صدور دستور 2002 بدأت تتبلور معارضة عبارة عن تحالف التنظيمات الشيعية (الوفاق وأمل) واليسارية (وعد والتقدمي) والوطنية (التجمع القومي، التجمع الديمقراطي، الإخاء) وتوج ذلك بعقد المؤتمر الدستوري في 14 فبراير 2004 والذي ضمّ التنظيمات الستة على مراحل إضافية إلى تجمع المحامين وشخصيات ديمقراطية مستقلة، وقد صاغ المؤتمر الدستوري مطالب واستراتيجية المعارضة والتي تستهدف الاصلاح الشامل لإقامة مملكة دستورية ديمقراطية، وعلى إمتداد الفترة ما بين 2006 و2011 فقد شهد البرلمان تعاوناً محدوداً بين الكتلتين البرلمانيتين الشيعية والسنية وتعاونهما في ملفات محدودة وخصوصاً ملفات الخدمات والحد من الفساد، ولكن الغالب على علاقات الطرفين وخصوصاً بعد انكشاف مخطط البندر في 2006، هي المواجهة والتوترات والتي اتخذت أحياناً منحنى طائفي مهيّج للشارع، وكانت السلطة في هذا الصبراع متحيزة بالكامل ضد التيار والتنظيمات الشيعية وكتلة الوفاق البرلمانية

وفي ظل التصريح بتشكيل الجمعيات السياسية فقد شكّلت عناصر الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين جمعية العمل الوطني الإسلامية بزعامة الشيخ المحفوظ، أما عناصر حركة أحرار البحرين الإسلامية في الداخل وقيادات وكوادر شيعية معارضة أبرزهم الشيخ عبد الأمير الجمري، حسن مشيمع، عبد الوهاب حسين وغيرهم ممن شاركوا في العريضة النخبوية لعام 1992 والعريضة الشعبية لعام 1994، فقد توافقوا على تشكيل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وأسست أول مجلس لادارتها ولا يزال الشيخ علي سلمان ويعتبر الشيخ عيسى قاسم مرشدها الروحي، أما جمعية الرابطة الإسلامية فهي تمثل التيار الشيعي المحدود الموالي للسلطة ورأسها الشيخ عبد الله المدني، وورثه في زعامتها ابنه الشيخ علي المدني.

الموقف من مشروك الملك حمد

كان من المفترض أن يدشن دُكّم الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بعد تسلمه الحكم في 6/3/1999 وخصوصاً بعد ما عرف بالمشروع الاصلاحى المستند إلى ميثاق العمل الوطني الذي فاز بدعم ساحق في استفتاء 14/2/2001، مرحلة جديدة من الاصلاح الشامل باتجاه نظام ديمقراطي دستوري ملكي، لكن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، فكان صدور دستور 14/2/2002 بإرادة منفردة من قبل الأمير حمد الذي أضى بموجب الدستور مَلكاً مؤشراً لانحراف المشروع الاصلاحى ثم ارتداده.

وتتابع صدور القوانين والتشريعات وإقامة المؤسسات جديدة وتنشيط مؤسسات قائمة، وبتبتي استراتيجية لاحتواء قوى التغيير الديمقراطي، وقد كشف مخطط البندر نسبه الى من كشفه د.صلاح البندر في يونيو 2006 عن مخطط خطير تقوم به حكومة خفية في ظل الحكومة المعلنه، لإضعاف الشيعة والمعارضة وشق منظماتهم السياسية والاجتماعية والدينية، وخلق منظمات وإبراز شخصيات شيعية موازية لهم، وتمكين المكون السني في المجتمع والدولة من خلال التجنيس السياسي الواسع، والنظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية ودعم التنظيمات السنية السياسية والاجتماعية والدينية وإبراز الشخصيات السنية وقد أنيط بالشيخ أحمد عطية الله آل خليفة وزير الدولة في مجلس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي لجهاز المعلومات، قيادة هذا المخطط والدائرة الداخلية المناطة بها، مقابل ذلك جرى تهميش المنظمات الديمقراطية غير المذهبية (السياسية والاجتماعية) والتعمد في اسقاط مرشحيها في الانتخابات النيابية وبالتحديد جمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية المنبر التقدمي.

سقوط ضحية والعديد من الجرحى، وكان ذلك إيذاناً بصدامات عنيفة خلّفت ورائها ضحايا ومصائب واعتقالات وأحكام قاسية، وترافقت مع عودة التعذيب المنهجي على نطاق واسع والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان على نطاق واسع، وعودة جهاز الأمن إلى سابق سطوته⁽⁸⁾.

كما صدرت قوانين مشددة مثل قانون التجمعات وقانون مكافحة الإرهاب الصادرين في مارس 2010، وشيئاً فشيئاً تراجع وهج العمل البرلماني للوفاق، باستثناء التقرير حول نهب ممتلكات الدولة من الأراضي (65 كلم) وقيمتها بالبلايين ليُحدث صدمة قوية خصوصاً أمام فشل المجلس في إجبار الحكومة على تنفيذ توصيات التقرير واسترجاع الأراضي المنهوبة ومحاسبة المسؤولين، وقد أحال المجلس التقرير للحكومة والتي طرحت جانباً، وهكذا يُمكننا القول أن حركة 14 فبراير 2011 لم تكن استجابة للثورتين التونسية والمصرية، وإنما تطوراً نوعياً في الحركة الشعبية، حيث شكّل الحدث التونسي والحدث المصري حافزاً على هذه النقلة النوعية.

حركة 14 فبراير 2011

في بداية فبراير 2011 جرت الدعوة من مجموعة مجهولة أسمت نفسها ثور 14 فبراير بالدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتويتر والإيميلات إلى يوم غضب في 14 فبراير 2011، لكن هذه المجموعة المجهولة من الشباب سبق لها أن اختبرت أدواتها في الدعوة إلى العديد من الاحتجاجات طوال الفترة من ديسمبر 2006 حتى فبراير 2011، وحققت نجاحات واضحة، لذا يُمكن القول أن هؤلاء الشباب هم خليط من المنتهين إلى الدركات والمنظمات الاحتجاجية غير الرسمية، ومِمَّا هو جدير بالذكر أن 14 فبراير يحمل معزّي لشعب البحرين فهو اليوم الذي جرى فيه الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني المغدور به في 14/2/2001، خصوصاً أنه تمت الدعوة للتظاهر في جميع مناطق البلاد وبدون ترخيص، لكن قوى المعارضة دزمت أمرها في النهاية ودعت إلى المشاركة فيها⁽⁹⁾.

وهكذا شهدت البحرين بعد قيام حركة 14 فبراير 2011 مسيرات لا سابق لها بعشرات الآلاف ولقد ووجهت بعكس وعود المسؤولين بالقوة الزائدة وسقط على إثرها شهيدين والعشرات من الجرحى، وقد ألهمت جنازاتهم المشاعر فتوجّه المشيعون إلى دوار اللؤلؤة في 15 فبراير 2011 مدسّنين بذلك حركة الإعتصام والاحتجاجات الأوسع في تاريخ البحرين متماشية مع

وكذلك التنظيمات الديمقراطية المعارضة، ومحابية بالكامل للتيار والتنظيمات السنوية الموالية وكتلها البرلمانية⁽⁶⁾.

والدولة وبما تملك من سلطة وثروة وتحكم في توزيع المغنم وإنزال المغارم، فقد استطاعت أن تحاصر وتهمش المعارضة الشيعية والديمقراطية وتكريس وضع تسوده الامتيازات للقلة والتمييز والتهميش ضد الأغلبية.

مقدمات حركة 14 فبراير

مع انكشاف مخطط البندر في يونيو 2006، فقد ترافق ذلك مع انسداد أفق العملية السياسية رغم مشاركة المعارضة في انتخابات أكتوبر 2006 بما في ذلك الجمعيات الشيعية المعارضة (الوفاق وأمل)، وأضحى واضحاً أن المشاركة السياسية من خلال الأطر الرسمية وخصوصاً مجلس النواب، لا يُمكن أن يحدث تغييراً في سياسة الأمر الواقع.

من هنا بدأت بالظهور مجموعات معارضة غير رسمية أهمها حركة "حق" من أجل الحريات والديمقراطية وهي منسقة من الوفاق بقيادة حسن مشيمع نائب الأمين العام لمساعد للوفاق، و تيار الوفاء الإسلامي بقيادة عبد الوهاب حسين أحد القيادات السياسية الشيعية خلال حركة التسعينات، وفي حين حافظت العناصر المقيمة في لندن على حركه احرار البحرين الإسلاميه، كما ظهرت تجمعات حقوقية ومطلبية مثل لجنة الدفاع عن الشهداء وضحايا التعذيب ولجنة بدون الجنسية ولجنة العاطلين عن العمل، وهي تُضاف إلى مركز البحرين لحقوق الإنسان والجمعية البحرينية الشبابية وهما منظماتان حقوقيتان مرخصتان، حيث جرى حلها في أواخر 2005.

وهكذا بدأت البلاد تشهد مظاهرات ومسيرات واعتصامات غير مرخص بها تجر إلى مصادمات مع قوات الأمن ويترتب عليها اعتقالات ومحاكمات، ولعل أهم قضيتين أبرزتا الأزمة هما قضية ما يُدعى بالتخابر مع إيران ضد حركة "حق" في عام 2009، وقضية الحجيرة في سوريا والتي اتهمت فيها حركة "حق" في 2010 بتدريب أعضائها في سوريا على عمليات إرهابية وصدرت ضدّهم أحكام قاسية⁽⁷⁾.

في 16 ديسمبر 2006 وكعادتها كل عام دعت لجنة الدفاع عن الشهداء وضحايا التعذيب إلى مسيرة في المنامة العاصمة، وقد ووجهت المسيرة هذه المرة بالعنف الشديد فترتب على ذلك

رياح الربيع العربي الذي هبّت من تونس واجتاحت الوطن العربي من المغرب إلى البحرين⁽¹⁰⁾.

وعلى امتداد الفترة الممتدة من 14 فبراير 2011 حتى 15 مارس 2011 شهدت البلاد مخاضاً ثورياً غنياً وواسعاً شاركت فيه أغلبية شعب البحرين، وانخرط لا سابق له للشباب والنساء، وفي مقابل ذلك فقد استنفرت السلطة الطائفة السنية مستخدمة سلاح التخوين ضد حركة التغيير بتصويرها إياها بأنها شيعية وأنها تستهدف طرد الأسرة الخليفية الحاكمة والسنة معهم، وهكذا ولِدَ ما يُعرف بصحوة الفاتح السنية وتستمر دعبد اللطيف المحمود قيادتها، حيث جرى الحشد في جامع الفاتح (مؤسس حُكم آل خليفة) في 20 فبراير 2011، وهذا ما دشّن مواجهة ما بين التيار الشيعي الديمقراطي المعارض والتيار السني الموالي المدعوم من قبل السلطة.

المواقف من حركة 14 فبراير

يتوجّب بداية التأكيد أن مواقف مختلف القوى الإسلامية الشيعية والسنية المعارضة والموالية، ليس ابن الموقف الناتج عن حركة 14 فبراير وإنما يستند الى مواقف سابقة طوال عقد من الزمن، ومن ناحية أخرى فإن هذه المواقف وفي الإطار العام فقد تطوّرت مع تطوّر حركة 14 فبراير ذاتها ولازالت، لم تحمل الدعوة على صفحات الفيسبوك بثورة 14 فبراير أي برنامج تفصيلي وهذا شيء طبيعي، بل اقتصر على الدعوة إلى يوم غضب في 14 فبراير، ولقد كانت الدعوة مربةكة للمعارضة المرذّصة، لذلك فلم تصدر الوفاق (كبرى قوى المعارضة) مثلاً بياناً بتأييدها، بل اقتصر الأمر على تغريدات تؤكّد على حق الشعب في التظاهر، أمّا ثاني جمعية وهي "وعدّ" فقد اجتمعت لجنّتها المركزية في اجتماع طارئ مساء السبت 12 فبراير 2011 لبحث موضوع الدعوة للانتفاضة في 14 فبراير، وسادَ الجدال وتمّ الإتفاق أخيراً على اصدار بيان يؤكّد على حق الشعب في التظاهر السلمي يوم 14 فبراير وتترك الأمر للأعضاء ليقرّروا المشاركة، لكنّ ابراهيم شريف الأمين العام لوعد حاطب الحاضرين بقوله: أنا ذاهب يوم الإثنين للمشاركة، وبالفعل تقدّم الصفوف في مظاهرة السنايس قرب دوّار اللؤلؤة والتي أطلق عليها النار، وكانت مبادرته مؤشراً لدور نشط لوعد في فعاليات الإنتفاضة وفي مواكبة جمعيات المعارضة السنت للانتفاضة، وقد دافع ابراهيم شريف ثمّن ذلك بالقبض عليه بعد إعلان السلامة الوطنية (الطوارئ) فجر 17 مارس 2011 والدُكم عليه لاحقاً بالسجن 5 سنوات من دون قيادات الجمعيات المرذّصة باستثناء "أمل".

ولقد باغت الحدث وحجم المشاركة الشعبية في مظاهرات 14 فبراير ثم احتلال دوّار اللؤلؤة من قبل الآلاف في 15 فبراير وتمسكهم بالبقاء فيه رغم الهجمات الدامية لقوات الأمن والجيش، باغتت القوى السياسية جميعاً، بمن فيهم قوى المعارضة، والتي انخرطت في الحركة الاحتجاجية، مَصّت بضعة أيّام قبل أن تُعاود جمعيات المعارضة السنت (الوفاق، وعد، التقدمي، القومي، الديمقراطي، الإخاء وأمل) اجتماعاتها لمواكبة حركة الشارع وتحديد مواقف مشتركة في ظل الحدّث العاصف، وهُنّا نودُ أن نقدّم أبرز أوجه المشاركة في الحركة الجماهيرية وتحديد مواقفها اتجاه الأحداث وبلورة موقفها التفاوضي ومطالبها في مختلف المراحل بدءاً من 14 فبراير 2011 حتى الآن.

الاحتشاد في دوّار اللؤلؤة

مع عودة المحتجين إلى الدوّار في 17 فبراير 2011، تزاومت القوى ممثلة في الجمعيات السياسية والاجتماعية و الحقوقية وممثلي مختلف المناطق والفعاليات على إقامة خيماً لها في الدوّار، ويُمكن القول أنه كان في الدوّار ما لا يقل عن 300 خيمة متفاوتة الحجم والأهداف، لكنّ أكبرها خيمة الحوار السياسي والتي تتسع لألف شخص وتقدم فيها ندوات ليلية حول مختلف القضايا السياسية والحقوقية، وقد شارك فيها معظم القيادات والشخصيات السياسية والحقوقية، وبالنسبة للجمعيات الشيعية المعارضة فقد كان للوفاق العدد الأكبر من الحشد والمنظمين والخيّم من قبّل أنصارها، كما كان لأمل خيمتها حيث كانت تبث كلمات السيّد محمد هادي المدرسي المرجع الروحي للجمعية ومحاضرات وندوات وغيرها، ومن أهم الخيّم التي كانت تُجرى فيها الندوات هي خيمة الحوار السياسي وخيمة المُحاميين وخيمة التحالف الديمقراطي وخيمة حق وخيمة تيار الوفاء، كما تمّ إقامة منصة في وسط الدوّار وأنيط بمجموعة من المنظمين من جمعيات المعارضة المرذّصة وغير المرخصة وشباب 14 فبراير تنظيم الفعاليات فيها والتي شملت مهرجانات خطابية، وخطابات وحوارات نقاشية و فقرات فنية وشعر وغيرها، ومن الملاحظ في الدوّار المشاركة النشطة للنساء بحدود 35% وكذلك الشباب في ظاهرة ملفّنة، ويُمكن القول أن أكثر الهتافات والشعارات هي إسلامية وديمقراطية معارضة تتراوح ما بين إسقاط النظام إلى إصلاحه.

وقد تمدّد الاحتشاد والفعاليات في دوّار اللؤلؤة في الاسبوع الثاني من مارس 2011 إلى أطراف منطقة المرفأ التجاري، واغلاق الطريق السريع (شارع الملك فيصل) الاستراتيجي، وفي صباح 17

تتبدت الوفاق شعار المملكة الدستورية الديمقراطية مع كل ما يتطلب ذلك من إجراء إصلاحات دستورية وتشريعية وهيكلية وإعادة صياغة استراتيجية سياسات الدولة ووضع حد لبعضها وخصوصاً التجنيس والتمييز والامتيازات والتهميش، وتراهن الوفاق على النضال السلمي الجماهيري المتواصل لإجبار النظام للتفاوض وتحقيق ذلك وبالمقابل فإن أمل تطرح أحياناً إصلاح النظام وأحياناً إسقاط النظام، وهي وإن اتفقت مع طرح الوفاق إلا أنها لا تراهن على امكانية استجابة النظام لهذه المطالب، من هنا فقد شهدت جلسات التحالف السُداسي شدً وجذب ما بين الوفاق وأمل، وكذلك ما بين أمل والأخريين في التحالف، واتضح ذلك جديداً في تعطيل أمل لرد الجمعيات على مقترحات ولي العهد السبعة لحل الأزمة تفاوضياً والذي قدم في 10 مارس 2011، ثم امتناعها عن وضع توقيعها على رد التحالف، كما تلتقي أمل مع معظم مواقف (التحالف من أجل الجمهورية) (حق- وفاء- الأحرار) وتكتيكاتهم ومثال ذلك إحتلال أطراف المرفأ المالي وهو مالم يوافق عليه باقي أطراف التحالف السُداسي، من هنا فقد جاء رد السلطة عنيفاً ضد أمل، فعمدت في شهر مارس 2011 إلى اعتقال أمينها العام والعديد من كوادرها، وحاكمتهم بمفردهم، وأخيراً أقدمت على حل الجمعية في يوليو 2012.⁽¹³⁾

وبالنسبة للتنظيمات غير مرخصة وهي حق والوفاء والأحرار، فهم متفقون على ضرورة تغيير النظام بالكامل، وهو ما عبروا عنه في بيانهم المشترك بتاريخ 2011-3-10 والذي تلي في دوار اللؤلؤة وكذلك من خلال كلمات عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع في الدعوة لاجراء استفتاء على النظام الجمهوري كبديل للنظام الملكي، وهذا يتفق مع طرح حركة حق قبل ذلك بتنظيمها لعريضة شعبية فاق موقعوها 100 ألف وموجهة للأمين العام للأمم المتحدة تدعوه لتنظيم استفتاء لشعب البحرين لاختيار النظام السياسي الذي يريده، لكن من الضروري التأكيد على أن التنظيمات الثلاثة غير المرخصة (حق، الوفاء، الأحرار) إضافة إلى جمعية أمل المرخصة أكدت على الأسلوب السلمي في الاحتجاجات والمطالب، ولم تدعُ إلي انقلاب، كما أن المنظمات الثلاث غير المرخصة دعت إلى إجراء استفتاء شعبي لتحقيق هذا الخيار أو عدمه، مما هو جدير بالذكر أن قيادات حق من بينهم حسن مشيمع ود.عبد الجليل السنكيس كانوا محكومون بالسجن في قضية ما يدعى بالحجيرة، وكان مشيمع في لندن فيما السنكيس و الآخرون في السجن، ولكن كان لهم كوادر وعناصر تتحرك في الساحة، ولذا كان من أهم مطالب حركة 14 فبراير والقوى السياسية المعارضة إطلاق سراحهم، وهو ما تحقق بإصدار عفو ملكي خاص ترتب عليه إطلاق سراحهم وعودة حسن مشيمع من لندن، وهو

مارس قامت قوات الأمن مدعومة بغطاء جوي بمهاجمة الدوار وإجلاء المعتصمين بالقوة المفردة ترتب عليها سقوط شهداء وجرحى من الرجال والنساء والأطفال، وهكذا انتهى فصل مجيد من انتفاضة 14 فبراير لكتها لم تتوقف حتى الآن.

المسيرات الجماهيرية

بدأت تسيير المسيرات الجماهيرية باتجاه دوار اللؤلؤة من قبل مختلف الفئات، وخصوصاً أصحاب المهن الطبية، والجمعيات الأهلية (الأدباء والفنانون، أصحاب سيارات الأجرة، الجمعيات النسائية) وغيرها، كما تم تنظيم مسيرات كبرى انطلاقاً أو انتهاءً بالدوار حول مواضيع محددة، مثل يوم استعادة الدستور، يوم استعادة ممتلكات الشعب، يوم الشهداء، يوم الأسرى، أما التطور الآخر فهو تسيير وتطوير وزارات الدولة مثل مجلس الوزراء و وزارة العدل و وزارة الداخلية وهيئة الإعلام وقصر الصافية الملكي، ويمكن القول أن الوفاق بما تملك من قدرات تنظيمية وقاعدة جماهيرية والتأثير على مؤسسات الشيعة التقليدية مثل الحسينيات والمآتم هو العمود الفقري للمسيرات الجماهيرية بل أنها كانت هي من تدعوا لبعض المسيرات⁽¹¹⁾.

كما انخرط باقي القوى السياسية والمجتمعية في هذه المسيرات، وبالنسبة للشعارات والهاثافات فقد تطورت أيضاً مع تطور الانتفاضة، ومع تزايد القمع وحدته من قبل قوات الأمن وسقوط الضحايا ومراوغة السلطة للاستجابة لمطالب المحتجين وتعثُر كل التفاوضات وارتفعت راديكالية الشعارات "الشعب يريد اسقاط النظام".

التباين في مواقف التنظيمات

هناك تباينات فيما بين مواقف تنظيمات المعارضة المرخصة الست وكذلك ما بين هذا التنظيمات والتنظيمات غير المرخصة (حق، الوفاء، أحرار البحرين) والأخيرة جميعها اسلامية شيعية، يُمكن القول أن التنظيمات الستة المرخصة تتفق فيما بينها على ضرورة الإصلاح الشامل والجذري للنظام السياسي لكنها تتباين في رؤيتها لتدرج هذا الإصلاح وجدية النظام وجدوى المفاوضات، ولقد سبق للوفاق أن تقدمت بمشروع تعديل للدستور ومشاريع قوانين تؤدي إلى إصلاح جذري ولكن غير جذري وغير شامل، ورغم ذلك أفضلت السلطة تمريرها في البرلمان، وما يهمننا هنا هو الإتفاق والتباين فيما بين المنظمات الإسلامية الشيعية المعارضة⁽¹²⁾.

دستورية شكلية وتشريعات قسرية مثل قانون مكافحة الإرهاب وقانون التجمعات وأضعفوا قانون الذمة المالية⁽¹⁶⁾.

أما أهم محكّ للتباين بين المجموعتين فتمثّلت في التحقيق النيابي الذي قادته كتلة الوفاق حول الاستيلاء على ممتلكات الدولة (الأراضي) من قبل البرلمان في مارس 2010، فقد أبعد هؤلاء البرلمان عن المسؤولية المباشرة في استرداد أراضي الدولة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك وأحاله إلى رئيس الوزراء وهو من أهم الضالعين في الاستيلاء على الأراضي⁽¹⁷⁾.

من هنا وفي هذا السياق، فقد وقف التيار السياسي السني وتنظيماته السياسية والأهلية ضد انتفاضة 14 فبراير منذ اليوم الأول وعملت الدولة بكافة أجهزتها وقدراتها إلى إحداث اصطفاغ سني ضدها وتمثّل فيما يعرف بتجمع الفاتح أو "فزة الفاتح"، حيث جرى حشد عشرات الآلاف في جامع الفاتح (ذات الدلالة) في 20 فبراير 2011، واعتبر ذلك رداً على تجمع 14 فبراير في دوار اللؤلؤة، وقد انبثق عنه لاحقاً تجمع الوحدة الوطنية بقيادة الشيخ عبد اللطيف المحمود⁽¹⁸⁾.

وطول فترة الأحداث الساخنة من 14 فبراير حتى 17 مارس 2011، فقد ناهض التيار السني السياسي انتفاضة 14 فبراير بل وذهب أبعد من ذلك في تجنيد ميليشيات تصدّت للمظاهرات الاحتجاجية كتلك المتوجهة للديوان الملكي، وإقامة حواجز التفتيش والحراسات، حيث ارتكبت جرائم بشعة من الاختطاف والقتل والترويع، وقد حاول تحالف المعارضة السداسي الحوار مع التجمع، وبالفعل جرى الاجتماع في مقر الوفاق يوم 14 مارس 2011، لكن اتضح أن تجمع الوحدة الوطنية ماضٍ في سياسة التحريض ضد 14 فبراير 2011، ويحرض الدولة باتخاذ إجراءات أقسى ضدها.

ثم جاء التدخل السعودي الإماراتي ليصب الزيت على النار وتَدخُل البلاد مرحلة أقسى من القمع الشامل في ظل قانون السلامة (الطوارئ) الوطنية حتى نهاية مايو 2011 ولكن مع استمرار الأزمة بأوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانقسام الطائفي والتوتر المذهبي، وبالطبع الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان وإصرار الدولة على المضي قدماً في السياسة الأمنية وفرض الأمر الواقع، ولقت هذه السياسة دعماً بل مزايده من التنظيمات السنية الموالية⁽¹⁹⁾.

ما أضاف زخماً قوياً لتنظيم حق وراдикаلية شعارات الانتفاضة، وقد دعت حركة حق وشباب 14 فبراير إلى مسيرات اختلفت مع الجمعيات الأخرى المعارضة مثل المسيرة المتجهة إلى قصر الصافية والمسيرة باتجاه الديوان الملكي والذي أجهضت بسبب القمع الشديد واشتباكات مع ما يعرف بالبلطجية، وكانت مواقف التنظيمات الثلاثة تشكّل عامل ضغط على تحالف الجمعيات الست المعارضة، وطفّت إلى السطح خلافاتها خصوصاً ما يتعلق بتمدد الاعتصام حتى المرفأ المالي والمسيرتين المذكورتين ومعارضة التفاوض مع السلطة، وتعتقد الجمعيات الست أن شعارات تحالف الجمهورية أعطى مبررات للسلطة في قمعها للانتفاضة وتملصها من المفاوضات⁽¹⁴⁾.

أما الجانب الآخر من الخلاف فهو أن التحالف السداسي عمل جاهداً لتجسير الموقف الخليجي (دول مجلس التعاون) وتعاطى إيجابياً مع الوساطة الكويتية في الأيام الأولى للانتفاضة، كما تعاطى مع الدول الغربية وسفرائها و وفودها وكذلك مع الأمم المتحدة، فيما اعتبر تحالف الجمهورية أن هذه الوساطات والاتصالات لا طائل منها، كما اتخذ موقفاً حاداً من الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معتبرينهم منازين تماماً للحكم.

موقف الموالية

من المعروف إنه وفي السباق التاريخي للبحرين في مرحلة مابعد الاستقلال وخصوصاً في العهد الجديد، فقد تم الترخيص للجمعيات السياسية لتعبّر عن الاتجاهات السياسية فالجمعيات السنية وهي (جمعية المنبر الاسلامي، جمعية الأصالة، الشورى) والكتل البرلمانية (المنبر الاسلامي، الأصالة، المستقلين) والجمعيات الأهلية الرديفة لها (الإصلاح، الاسلامية، التربية، أنس بن مالك) كانت المستفيدة الأساسية من سياسات الحكم وعلى حساب المكون الآخر للمجتمع (الشيعة والديمقراطيين)، وقد وقف هذا التحالف بشدة إلى جانب الحكم والتمسك بأل خليفة ومعارضة أي إصلاح جوهرى وهو ما تدعو له المعارضة، سواءً في الدستور أو التشريعات أو المؤسسات أو السياسات، ولقد أفضلت الأغلبية السنية الموالية في البرلمان التعديلات الدستورية التي اقترحتها كتلة الوفاق، كما أفضلت تشريع قوانين تُحرّم التمييز والذمة المالية الشاملة، وهيئة وطنية للشفافية ومكافحة الفساد، وهيئة وطنية ضد التمييز وغيرها⁽¹⁵⁾.

كما أفضلت استجواب وزراء متهمين بالفساد ومنهم أحمد عطية الله (مهندس البندر) وبالمقابل عملوا على إدخال تعديلات

الحوار الوطني الشامل والانقسام

إنه وبسبب الانتكاسة الاقتصادية وتدهور سمعة البحرين الدولية في ظل حالة الطوارئ والعسكرة، فقد ارتأى الحكم أن يُحدِث إنعطافة تُنَفِّس الأزمة، وهكذا دعى الملك إلى مؤتمر (الحوار الوطني الشامل) ودُعِيَ إليه ما يقرب من 350 مندوباً يمثلون المنظمات السياسية والاجتماعية البحرينية وممثلي مجلس الشورى والنواب وكذلك ممثلين عن الجمعيات والأندية الأجنبية في سابقة جديدة، وقد تمثّلت المعارضة وهي التي تملك 65% من أصوات الناخبين كما دلت على ذلك انتخابات 2010 ب 35 مندوباً فقط⁽²⁰⁾.

كان موقف المعارضة المرخّصة هو المشاركة في المؤتمر رغم استثناء جمعية أمل والتي لم تُدْعَ للمؤتمر، لكنه حدّث تباين حيث قرّرت الوفاق الانسحاب من المؤتمر الذي استمر طوال شهر يونيو، وذلك بعد أسبوعين من بداه وأعلنت عدم تحملها أية مسؤولية عما يترتب عليه، كما أن جمعية وعد أعلنت بعد انتهاء المؤتمر أنها غير مسؤولة عن مقررات المؤتمر التي بنظرها كانت انتقائية وتجاهلت مقترحات المعارضة⁽²¹⁾.

أما التيار السني ممثلاً في الجمعيات والشخصيات السياسية والأهلية فقد ساند الحكومة والتي كانت ممسكة بمفاصل المؤتمر حيث وزير العدل رئيساً للمؤتمر وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين ممثلين فيه، وقد دفع التيار السني بإدخال إصلاحات دستورية وتشريعية شكلية لا تؤثر على تركيبة السلطة التشريعية المهيمنة عليها، حيث نُقلت بعض الصلاحيات من مجلس الشورى إلى مجلس النواب، وجاءت معظم التوصيات شكلية وترميمية لا تؤثر في تركيبة النظام وأجهزته وسياساته، ورُفعت إلى الملك ليتخذ بشأنها ما يراه وهو من ناحيته أحالها إلى رئيس الوزراء، والذي بدوره شكّل لجان لتنفيذها حسب ما تراه الحكومة⁽²²⁾.

وهكذا استمرت البلاد في أزمتها واستعصاء الحل بسبب ما يراه الحكم أنّه حقق انتصاراً على المعارضة ويريد تكريس هذا الانتصار بفرض سياسة الأمر الواقع والتي تمثّلت في استمرار القمع والاعتقالات والمحاكمات والحصار وطرد الآلاف من أعمالهم، وإحلال آخرين محلهم والاستمرار في التجنيس السياسي⁽²³⁾.

ومن ناحية التيار السني السياسي فقد اعتبر نفسه أيضاً منتصراً بل ونال بعض الغنائم وخصوصاً قياداته وكوادره، سواء بالحصول على العطاءات والأراضي أو التعيينات الخاطفة، وكان الطرفان

متفقان أنّ البلاد ضحية مؤامرة خارجية لها أطراف داخلية وهي المعارضة والمؤسسة الدينية الشيعية، وهذه المؤامرة من صنع إيران وحزب الله، كما صوّرت بأدّها جزء من مؤامرة أمريكية-إيرانية-إسرائيلية لإضعاف السنة وتفتيتهم واقامة هلال شيعي يشمل إيران والعراق والشام وشرق الجزيرة (السعودية)، كما وُصِمَ الشيعة بأنهم صفويون (نسبة لإيران) بل وأنهم رافضة، وفي سبيل ذلك جرى هدم أكثر من 40 مسجداً للشيعة في سابقة تاريخية وشُنّت حملات ضارية في الإعلام الرسمي والموالي وكذلك من خطب منابر المساجد التي يرتادها السنّة، وتصريحات ومقالات لقيادات سياسية ودينية، تحرّض على الشيعة وتشكك في إسلامهم وولائهم الوطني وعروبته بل وبحرينيّتهم⁽²⁴⁾.

وفي حمأة هذه الأجواء جرى حل جمعية المعلمين وحل الهيئات الإدارية لجمعيات الأطباء والأدباء والمحامين التي أعتبرت متعاطفة مع المعارضة، والسيطرة عليها من قبل عناصر موالية، كما جرى إحراق مقرّي جمعية وعد واعتقال أمينها العام ومحاكمته والعديد من كوادر جمعيات المعارضة والنشطاء السياسيين والحقوقيين و مهاجمة بيوت قياداتهم، وفي حمأة هذا الصراع فإنّ التيار السني السياسي دَعَمَ الإجراءات والسياسات القمعية والانتقامية بل وزايد على الحكومة محرّضاً لمزيد من الإجراءات، ويمكن القول أن الإنقسام بين التيارين الشيعي/الديمقراطي المعارض والتيار السنّي الموالي تغذى من أجواء الازمة وسياسات الدولة الانتقامية والمنحازة .

وقد برزت في خضم هذه الأزمة تشكيلات مجتمعية من أبناء الطائفتين ومنها الائتلاف الوطني من حوالي 250 شخصية يقودهم د. علي فخر و حاولت فتح الحوار بين ائتلاف المعارضة وائتلاف الموالاتة وخصوصاً ما بين الوفاق والتجمّع حيث رفض التيار السنّي السياسي الموالي أي حوار قبل ما يدعوه "إيقاف عنف الشارع واعتذار الوفاق والمعارضة عما قاموا به من خيانة للوطن"، كما حاول تجمّع الجمعيات الأهلية (الوطن يجمعنا) بقيادة د. هدى المحمود القيام بنشاطات مجتمعية تُقَرِّب أبناء الطائفتين ولكن بنتائج محدودة⁽²⁵⁾.

مشروعين لحل الأزمة

توصّل تحالف المعارضة الخماسي (بعد أن انسحبت منه جمعية المنبر التقدمي) إلى وثيقة المنامة في 12 أكتوبر 2011 والتي فصلت فيها أسباب الأزمة وطرحته مخرجها واقتترحت نقاطاً محورية لحل الأزمة تقوم على حل تفاوضي تشترك فيه الحكومة والقوى

بسيوني ومدى الالتزام بها، حيث اعتبر التيار الشيعي السياسي و التيار الديمقراطي المعارض أن الحكم يُثبت أنه غير جاد في تنفيذ مقررات لجنة بسيوني، بل وأن الانتهاكات استمرت خلال فترة عمل اللجنة و بعد صدور تقريرها، بالمقابل، فإن التيار السياسي السني الموالي استمر في اتهام التيار السياسي الشيعي والتيار الديمقراطي المعارض، بأنه لا يقرّ بما تحقّق تنفيذ من التوصيات وأنه يهيج الشارع ويؤرّم الوضع، وهكذا لم تُسهم لجنة بسيوني في حل الأزمة وخصوصاً في الشق الحقوقي والقانوني.

جنيف محطة أخرى للصراع

تحدد 19 مايو 2012 كيوم استحقاق على مملكة البحرين من حيث مراجعة سجلها الحقوقي بعد أربع سنوات من انخراطها في آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان في مايو 2008 أمام مجلس حقوق الإنسان، و كانت الملفات ثقيلة جداً وقد بادر الحكم في خطوة استباقية إلى تعيين زعيم للإخوان المسلمين وهو د. صلاح علي كوزير دولة لحقوق الإنسان لقيادة الملف، كما حشد وفداً حكومياً كبيراً مكوناً من 39 مسؤولاً ودُعِمَ بحدود 16 من قيادات الجمعيات الأهلية الموالية، ليوافق بها ما توقعه من موقف دولي رسمي وأهلي قلق لأوضاع حقوق الإنسان، وحصيلة دامية لأربع سنوات⁽³⁰⁾.

أهم النتائج التي تمخّضت عنها المراجعة الدورية واستناداً إلى الوثائق الثلاث (حكومية وأهلية وأهلية) فهي شبه إجماع على إدانة سجل البحرين، وقلق شديد لأوضاع حقوق الإنسان وانتهاكها وإصدار 174 توصية لتصحيح الوضع، لم يقبل الوفد الرسمي أيّ منها وطلب إعطاؤه مهلة تقرر حتى 19 سبتمبر 2012، ليعود مرة أخرى لتقرير الموقف، وقد كان للوفد الحقوقي الأهلي وتحالفاته مع منظمات حقوقية دولية مرموقة دوره وأثره في مجريات اجتماع جنيف ونتائجه⁽³¹⁾.

وبناءً عليه شنت حملة ضارية من التخوين من قبل قوى وشخصيات وصدّفت الموالاة ضد الوفد الأهلي الحقوقي ومن ورائهم الجمعيات الأهلية المستقلة والجمعيات السياسية المعارضة، وقد تصاعدت حملات القمع والعقاب الجماعي بشكل لاسابق لها وطالت رموزاً كانت تعتبر محصنة مثل الشيخ علي سلمان زعيم الوفاق، ونبيل رجب الحقوقي المعروف، والعديد من النساء مثل زينب الخواجة.

مرة أخرى يتكرس الانقسام تجاه ملف جنيف بين الموالاة والمعارضة، الموالاة اعتبرت أن هناك مؤامرة دولية تقودها الولايات المتحدة

السياسية الأساسية، وركائز هذا الحل هي حكومة توافق وطني منتخبة، ودستور جديد، وتشريعات تحرم التمييز، والإستيلاء على المال العام، ووقف التجنيس السياسي، والسير بالعدالة الإنتقالية، وتوزيع عادل للدوائر الإنتخابية (مواطن واحد صوت واحد متساوي)، وبرلمان ذو صلاحيات تشريعية ورقابية كاملة، بحيث يقود الإصلاح الشامل إلى مملكة دستورية ديمقراطية، ويسبق التفاوض خلق أجواء من الثقة تتمثل في إطلاق جميع المعتقلين السياسيين، وإيقاف المحاكمات السياسية وعودة المنفيين وتعويض المتضررين، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات للعدالة⁽²⁶⁾.

وقد رفض التيار السني السياسي بشكل قاطع وثيقة المنامة واعتبرها وثيقة انقلاب على الحكم وتأريم للوضع، لكن هذه الوثيقة شكّلت تحدياً لأطراف الموالاة وخصوصاً تجمّع الوحدة الوطنية، لأنه لا يعتبر نفسه تنظيمياً سنياً تقليدياً بل تنظيمياً يهتّم كما يقول جميع البحرينيين (من السنة والشيعية والمسيحيين واليهود وغيرهم).

خرجت لجنة بسيوني بعد قيامها بالاستماع للضحايا، وزيارات للسجون والمناطق، والاجتماع مع قيادات سياسية ومجتمعية ودينية، إلى تقرير ضخم مكوّن من 612 صفحة، توثق لمعظم هذه الانتهاكات وتعتبرها نتيجة سياسة مسبقة وممارسات ممنهجة للدولة بالدرجة الأساسية وانتهاكات محدودة للمعارضة ومؤيديها⁽²⁷⁾.

وقد أحدث التقرير صدمة قوية لدى الحكم والتيار السني السياسي الموالي تمثلت في الحفل المهيب لتقديم التقرير من قبل محمد شريف بسيوني، وردّ الملك عليه في 22 نوفمبر 2011، وقد قبلت المعارضة بالتقرير وتمسّكت به كوثيقة تدين الحكم والموالاة وأنه يضع الحكم على المحكّ وتنفيد التوصيات الـ 24 الواضحة المعالم⁽²⁸⁾.

ومن الواضح أن الحكم لم يكن جاداً ولا يمكن أن ينفذ توصيات لجنة بسيوني لأدّها تطال كبار المسؤولين من الأسرة الحاكمة والحكم، وتقتضي إجراء تغييرات عميقة في أجهزة الأمن والعدل والمخابرات، وتنتصف للضحايا وتلغي الأحكام الصادرة بحق المعارضين، وتقرّ تعويضهم، لذا فقد عمد إلى تشكيل اللجنة الوطنية لتنفيذ مقررات لجنة بسيوني برئاسة رئيس مجلس الشورى علي الصالح، وتعمّد الهروب للأمام واتخاذ إجراءات شكلية لا تمس جوهر النظام السياسي⁽²⁹⁾.

مرة أخرى يتكرس الانقسام بين التيار السياسي الشيعي/الديمقراطي المعارض والتيار السني الموالي، حول مقررات

دون ممانعة، لكن الذي تبع ذلك يؤكد مرة أخرى أن الدُكم لا يرغب أولاً بتركيبته الحالية في تنفيذ استحقاق جنيف كما فشل في استحقاق بيسيوني، وقد أُضيف عامل جديد للإنقسام بين التيارين⁽³²⁾.

وايران ضد النظام ضمن إطار المؤامرة الأوسع ضد السنة والحكومة، وضلوع المعارضة في هذا المخطط، أمّا المعارضة فقد اعتبرت توصيات جنيف استحقاقاً يتوجب على الدُكم الوفاء به من

الخلاصة

من الواضح أنّ حركة التغيير لـ 14 فبراير تواجه حائطاً مسدوداً يتمثل في التيار السُنّي السياسي والذي يُعارض أيّ تسوية للأزمة تقوم على حل تفاوضي ما بين السلطة من ناحية والأطراف السياسية الأساسية بمن فيها المعارضة والموالات.

إنّ معضلة البحرين في تعثر حركة التغيير والإصلاح هي في الإنقسام المذهبي السياسي والذي تغذّيه السلطة ودعم التيار السني السياسي الرفض لحل تفاوضي، وتستخدم السلطة هذا الرفض والشروط التعجيزية التي يسوقها للتملص من استحقاق الإصلاح الشامل والجذري.

إنّ هذا الانشقاق مستمر ويتعمّق في مختلف مناحي الحياة السياسية والمجتمعية والاقتصادية، رغم محاولات تجمعات وطنية للتوسط بين الطرفين وجلبهما للحوار على طاولة واحدة لكن نتائجها محدودة.

لكن ذلك لا يعني إنّ هذا الانشقاق أبدي أو إن الحل التفاوضي مستحيل. فمن ناحية هناك ادراك من تحالف المعارضة بمن فيها الوفاق بخطورة هذا الانشقاق ولذا أقدمت على مبادرات بالاتصال بالطرف الأخر، وخصوصاً جمعية تجمع الوحدة الوطنية والتأكيد على شراكة المكوّنين الرئيسيين الشيعي والسُنّي في الوطن وأي حل تفاوضي، وإنّ حركة 14 فبراير لا تستهدف تحقيق مكاسب للشيعّة أو المعارضة على حساب السنة والموالات بل لتحقيق مكاسب للشعب سُدّة وشيعّة وأقليات أخرى، وهناك مؤشرات على أصوات لشخصيات وازنة في الوسط السُنّي تطالب التيار السياسي السني وتحثه على لقاء الطرف الأخر على قاعدة الإنتماء لوطن هو قدر الجميع وعلى حل تفاوضي متوافق عليه بين كافة الأطراف المجتمعي مع السلطة، تقود إلى إصلاحات جذرية تُنهي الأزمة وتؤسّس لنظام بعيدٍ عن المحاصصة الطائفية والتمييز واحتكار السلطة والثروة.

نظامٌ يقوم على المواطنة المتساوية حيث الشعب مصدر السلطات جميعاً كما ينص عليه الدستور، ويؤسّس لمملكة دستورية ديمقراطية برلمانية حقة، وبالطبع فإنّ ذلك يتطلب وضع حد لحالة التآزم الحالية، وتطبيع الأوضاع في ظل حكومة توافقية يثق فيها الشعب لإجراء الإصلاحات المطلوبة، وإنصاف الضحايا، ومحاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات الفاضحة طوال عقد من زمن العهد الحالي.

الهوامش

- 1- عباس المرشد وعبدالهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين، دار الفرائيس البحرين 2006.
- 2- غسان الشهابي، التنظيمات السنوية في البحرين، صحيفة البلاد، البحرين 2012.
- 3- المرجع السابق.
- 4- عباس المرشد، مرجع سابق.
- 5- أماني المسقطي، أضواء على الحركة الإسلامية في البحرين، كتاب الوسط، البحرين 2009.
- 6- الوفاق، أداء الكتلة البرلمانية لكتلة الوفاق 2010-2006، البحرين 2010.
- 7- راجع صحيفتي الوسط، والوقت لذات الفترة، البحرين.
- 8- المرجعين السابقين.
- 9- عبدالنبي العكري، حركة 14 فبراير في مسار الربيع العربي، ورقة قدمت لمؤتمر الديمقراطية في ظل الربيع العربي، مصر 14-16/12/2011.

- 10- المرجع السابق.
- 11- يوميات ثورة 14 فبراير، مرآة البحرين 2012.
- 12- مجلس النواب، محاضر الفصل التشريعي الثاني 2010-2006، البحرين، 2010.
- 13- صحيفة الوسط، الإعداد خلال الفترة 14/2 إلى 17/3/2011.
- 14- المرجع السابق.
- 15- غسان الشهابي، مرجع سابق.
- 16- محاضر مجلس النواب، مرجع سابق.
- 17- محاضر مجلس النواب، الفصل التشريعي الثالث 2010-2014.
- 18- تجمع الوحدة الوطنية، التقرير السياسي، المؤتمر الأول، 2012-5-30.
- 19- راجع تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية لذات الفترة.
- 20- راجع الصحافة المحلية لذات الفترة.
- 21- راجع موقع الوفاق وموقع الديمقراطي لذات الفترة.
- 22- البيان الختامي لمؤتمر التوافق الوطني، وزير العدل الشيخ خالد الخليفة في 2012-6-30 موقع وزاره العدل، البحرين.
- 23- راجع تقارير المنظمات الحقوقية والدولية لذات الفترة.
- 24- راجع الصحافة المحلية لذات الفترة.
- 25- بيانات الائتلاف الوطني و د. علي فخر، الصحافة المحلية لذات الفترة.
- 26- وثيقة المنامة، تحالف المعارضة (باستثناء أمل والتقدمي)، الموقع الإلكتروني لكل من الوفاق وجمعية وعد.
- 27- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (بسيوني)، الموقع الإلكتروني للجنة.
- 28- راجع تصريحات مختلف الأطراف تجاه تقرير بسيوني في الصحافة المحلية من 2011-11-22 فصاعداً.
- 29- تقرير المرصد الأهلي لحقوق الإنسان، البحرين، مارس 2012.
- 30- المؤتمر الصحفي لوفد من المنظمات الأهلية إلى جنيف، 2012-5-9، موقع الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.
- 31- محضر الجلسة الختامية لمجلس حقوق الإنسان 2012-5-26، موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جنيف.
- 32- راجع الصحافة المحلية للفترة ما بين 21-5-2012 حتى 31-6-2012.

حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كأحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

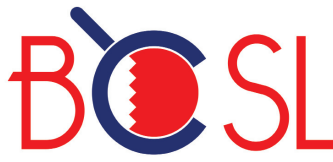
القضايا البحثية محل الاهتمام:

يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:

- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشؤون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.

كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لنطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على العنوان البريدي التالي: director@bcsl.org.uk
للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريدي التالي: info@bcsl.org.uk



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

www.bcsl.org.uk



عبد النبي حسن العكري، باحث ومترجم بحريني مرموق، ناشط حقوقي ويرأس جمعية البحرين للشفافية، خريج الجامعة الأمريكية في بيروت بكالوريوس هندسة زراعية في 1967. عمل باحثاً في مركز شؤون الشرق الأوسط (بيروت)، وفي المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (دمشق)، وحالياً فهو باحث في قضايا التاريخ والسياسة والحقوق. نشر العديد من الكتب من بينها: التنظيمات اليسارية في الخليج والجزيرة العربية (2003)، والحركة الوطنية الديمقراطية في البحرين (1994)، الوجود الأجنبي في الخليج (1987)، كما نشر باللغة الإنجليزية كتاب: Bahrain State Security Court 1995-1997(1998).

البحرين:
دور الحركة الإسلامية في انتفاضة 14 فبراير
23 أكتوبر 2012

Copyright ©



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON
مركز البحرين للدراسات في لندن

Bahrain Centre For Studies in London (BCSL)

info@bcsl.org.uk

www.bcsl.org.uk

[Facebook.com/BHCSL](https://www.facebook.com/BHCSL)

@BHCSL